

الفصل الثاني

النسب

النسب: اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فمنهم من سماه بالنسب ومنهم من سماه بالإضافة، قال ابن عصفور: وهو الصحيح؛ لأن الإضافة أعم من النسب؛ لأن النسب في الصرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده يقال ذلك عالم بالأنساب، والإضافة في هذا الباب قد تكون لغير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً^(١).

والمنسوب هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها للنسبة كما ألحقت التاء علامة التأنيث^(٢)، وفي ذلك قال الثماني: «اعلم أنك تنسب المسمى إلى (البلد) الذي ولد فيه، أو إلى (القبيلة) التي هو منها، أو إلى (أب) ينسب إليه، أو إلى (إنسان) يكون من شيعته وناصره، كقولهم: (زَيْدِي) إذا أرادوا نسب ولده إليه، أو من يكون من شيعته.

فإذا أردت أن تنسب شيئاً إلى شيء زدت على حرف إعراب الاسم الذي تنسب إليه ياء مثقلة، تكون في اللفظ واحدة، وفي التفصيل اثنتين؛ الأولى منها ساكنة، والثانية متحركة يقع عليها الإعراب، وما قبل ياء النسبة يكون مكسوراً على كل حال.

تقول في: عمر (عُمَرِي)، وفي جعفر (جَعْفَرِي)، وفي خالد (خَالِدِي) وفي بغداد (بَغْدَادِي)، وفي واسط (وَاسْطِي)، وفي الكوفة (كُوفِي) وفي الموصل (مُوصِلِي) وفي آمد (أَمْدِي) وإلى حلب (حَلْبِي) وإلى مصر (مَصْرِي)^(٣).

وقد بين الثماني علة جعل ياء النسب ثقيلة، فقال: «وإنما جعلت ياء النسبة مثقلة

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢ وسيبويه يسميه بالإضافة انظر: الكتاب ٣/٣٣٥، وكذلك المقتضب ٣/١٣٣، وجمهور النحويين يسمونه النسب انظر: شرح الشافية ٤/٢، وشرح المفصل ٥/١٤١، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٢، وعلل النحو ص ٥٢٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٠٩.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/١٤١، والكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب ٣/١٣٣، والأصول ٣/٦٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٧٤٧، وشرح اللمع ٢/٩٢٠، وانظر شرح المفصل ٥/١٤٣، وشرح الشافية ٤/٢، وارتشاف الضرب ٢/٥٩٩.

لأمرين: أحدهما: لئلا يلتبس بياء المتكلم، والثاني: لئلا يلحقها التنوين فيسقطها، فلما عنوا بها جعلوها مثقلة محافظة عليها، وإنما كسروا لها ما قبلها لأن الياء إذا انكسر ما قبلها كانت أشد اتصالاً به وأقوى محافظة له^(١).

وبيّن النحاة أن المنسوب يحدث بيائه ثلاثة تغيرات: أولاً: تغير لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها. والثاني: معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له^(٢)، وفي هذين التغيرين قال ابن يعيش: اعلم أن النسب يحدث في الاسم المنسوب تغيرات منها زيادة ياء النسب في آخره وكسر ما قبله، جعل الياءين منتهى الاسم وحرف الإعراب فهذا أول تغير تطرق إلى اللفظ بسبب النسب^(٣). وفي التغير الثاني قال سيويه: واعلم أن ياء الإضافة إذا لحقت الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياء الإضافة وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن^(٤).

أما التغير الثالث فحكمي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية - كونه نائب فاعل - كالصفة المشبهة إما ظاهراً نحو: (مررت برجل قرشي أبوه) أو مضمراً نحو: (مررت برجل قرشي)^(٥).

وفي ذلك يقول الرضي: واعلم أن علامة النسب ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيء واحد منسوباً إلى المجرد عنها، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل والصفة المشبهة... ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٤٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٠، وانظر الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٤٣، وانظر الأصول ٣/ ٦٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩.

الذات لمهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في (مررت برجل تيمي أبوه)، أو مضمراً كما في (مررت برجل تيمي)^(١).

وقال الثمانيني عن هذه التغيرات: «وإنك إذا نسبت إلى الاسم العلم غيرته ياء النسبة ثلاث تغيرات، أولها أن يخرج من التعريف إلى التنكير، وثانيها: أن يخرج من الجمود إلى كونه صفة ويصير بمنزلة المشتق، وثالثها: أن يرفع فاعلاً بعده إما ظاهراً وإما مضمراً، فيصير الاسم الجامد بياء النسبة عاملاً بعد أن لم يكن عاملاً.

فإن كان في الاسم الذي نسبت إليه تاء التأنيث أسقطتها لئلا تقع ياء النسبة بعدها فتحصل تاء التأنيث حشواً في الاسم، وهذا لا يجوز. تقول في النسب إلى البصرة (بصري)، وإلى مكة (مكي). وإن كان الذي نسبته مؤنثاً زدت بعد ياء النسبة تاء التأنيث، فتقول إذا نسبت امرأة إلى بغداد (بغدادية) وتكون هذه الصفة بحسب الموصوف الذي قبلها، إن كان معرفة عرفت بالألف واللام، وإن كانت نكرة تركت على تنكيرها. تقول: (هذا رجل كوفي) والفاعل في الصفة مستتر مرفوع في النية. وتقول: (مررت برجل تيمي أبوه)، وتقول: (مررت بامرأة كوفية) و(هذه امرأة مصري حمارها)، وتقول: (مررت بزيد التميمي)، وتقول: (مررت بزيد التميمي أبوه)، وهذا كقولك في الصفة المشتقة: (مررت بزيد الكريمة أخته)، وهذه الصفة تتبع ما قبلها في إعرابه وتعريفه وتنكيره، وتتبع ما بعدها في تذكيره وتأنيثه وتكون موحدة في نفسها؛ فإن كان فيها مضمرة ثني الضمير وجمع وذكر وأنث. تقول: (مررت بالمرأتين الكوفيتين)، و(جاءني النساء الكوفياتُ)»^(٢).

(١) انظر: شرح الشافية ١٣/٢، وانظر الكتاب ٣٦/٢، وشرح المفصل ١٤٣/٥.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٨٤٧-٨٤٩، وشرح اللمع ٩٢٠-٩٢٢، وانظر شرح الشافية ٥/٢-١٢، والمساعد ٣/٣٥٥.

وبعد ذلك تطرّق الثماني إلى النسب للثلاثي فقال: «فإن نسبت إلى اسم ثلاثي مكسور الأوسط قلبت من كسرتة فتحة، تقول في النسب إلى النمر (نَمَرِي) وإلى شقرة (شَقَرِي) قلبت من كسرة الأوسط فتحة لثلاثي يجمع بين (ثلاث) كسرات مع ياء النسبة^(١)، قال الشاعر:

لَصَحَوْتُ وَالنَمَرِيَّ يَحْسِبُهُ عَمَّ السِّمَاءُ وَخَالَةَ النِّجَمِ^(٢)

أما إن تجاوز الاسم الصحيح الثلاثة سقط حكم الكسرة لغلبة كثرة الحروف عليها، تقول في النسب إلى (تَغْلِب) (تَغْلِبِي)، وإلى (الْمَغْرِب) (مَغْرِبِي). وقد استثقل بعض النحويين الكسرة في مثل هذا فراراً من توالي كسرتين مع ياء النسبة، فقلبوا من كسرة الأولى فتحة فقالوا: (تَغْلِبِي)، و(مَغْرِبِي)^(٣)، قال الخليل: هذا من تغيير النسب وليس بقياس؛ حيث عد الخليل وسيبويه الفتح شاذاً^(٤).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٧٤٩، وشرح اللمع ٩٢٢/٢، والكتاب ٣/٣٤٣، والمقتضب ٣/١٣٧، والأشموني ١٨١/٤، وانظر شرح الشافية ١٧/٢.

(٢) هذا البيت - من الكامل - ثالث ثمانية أبيات جاءت في المفضليات ٧٩/٢ لعبد المسيح بن كيم بن غفير بن طارق، من ذهل بن شيبان، واستشهد به ابن برهان في شرح اللمع ٦٠٩/٢، والبيان والتبيين ١/٢٢٩، ويروى البيت (يحسبها) بدل (يحسبه).

(٣) أجاز المبرد فيه فتح ما قبل الحرف الأخير مع الكسر قياساً مضطرباً وعلله بأن الثاني ساكن كالميت المدوم فلحق بالثلاثي. انظر: شرح الشافية ١٩/٢، والمساعد ٣/٣٦٩، والأصول ٣/٦٤، والمسائل البصريات ص ٧٧١، وقد قال برأي المبرد ابن السراج والفارسي.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٤٠ - ٤٢، ٣٣٥، ٣٤٠، وشرح الشافية ١٩/٢، والمساعد ٣/٣٦٩، وشرح المفصل ١٤٦/٥، وانظر الفوائد والقواعد ص ٧٤٩، وشرح اللمع ٩٢٢/٢.

* النسب إلى الاسم المقصور:

وتحدث الثمانيني عن النسب إلى الاسم المقصور فقال: «إن كان الاسم مقصوراً على ثلاثة أحرف قلبت من ألفه واوًا وكسرتها لوقوع ياء النسب (بعدها)، واستوى فيه ذوات الياء وذوات الواو، فقالوا في النسب إلى (قفا) (قَفَوِيّ) وإلى (رَحَى) (رَحَوِيّ)، وإلى (عصا) (عَصَوِيّ)، وإلى (قنا) (قَنَوِيّ)، وإلى (عَمَى) (عَمَوِيّ)»^(١).

وعلل الثمانيني لقلب الألف إلى واو دون الياء فقال: «وإنما اختاروا (الواو) هاهنا دون (الياء)؛ لأن الحرفين إذا اختلفا كان أحسن، ولو قلبوه (ياء) لتوالت ثلاث ياءات، فكنت تقول: (قَنَيّ)، فهم يفرون من ياءين، فهم من الثلاث أفر»^(٢).

وبيّن الثمانيني أن المقصور: إذا كان على أربعة أحرف، لم يخل أن تكون ألفه منقلبة عن حرف أصلي، أو زائدة للإلحاق، أو زائدة للتأنيث: فقال: «إن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي، أو زائدة للإلحاق فالاختيار فيها أن تقلبها واوًا، لتدل بقلبها على أنها من نفس الاسم، أو بمنزلة ما هو من نفس الاسم كألف الإلحاق. تقول في المنقلبة (مُعْطَوِيّ) إذا نسبت إلى (مُعْطَى)، و(مَغْزَوِيّ) و(مَرْمَوِيّ) إذا نسبت إلى (مَغْزَى، ومَرْمَى). وتقول في النسب إلى (مَغْزَى) و(أَرْطَى) (مَغْزَوِيّ)، و(أَرْطَوِيّ) لأن ألفهما للإلحاق.

وقد يجوز أن تشبه هذه الألف وإن كانت من نفس الاسم بالألف الزائدة، فتسقطها، إلا أن إسقاط ألف الإلحاق أسهل من إسقاط الألف الأصلية، فقولك: (مَغْزِيّ وأَرْطِيّ) أسهل من قولك: (مَرْمِيّ، ومُعْطِيّ). وإن كانت الألف زائدة للتأنيث لم يخل أن تتحرك الحروف التي

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٤٩، وشرح اللمع ٩٢٣/٢. وانظر الكتاب ٣/٣٤٢، والمقتضب ٣/١٣٦، والمقرب ٤١٤/٢، وشرح المفصل ٥/١٤٨، ١٤٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٧٥٠، وشرح اللمع ٩٢٣/٢.

قبل الألف أجمع، أو يتحرك بعضها ويسكن بعض؛ فإن تحرك بعض وسكن بعض فالاختيار في الألف أن تسقط ليكون إسقاطها دلالة على كونها زائدة. وتقول في (حُبْلَى) و(سُكْرَى) (حُبْلَى)، (سُكْرَى).

وقد يجوز أن تشبه هذه الألف الزائدة بالألف المنقلبة عن الأصلي، فتقلب منها واوًا، تقول في (حُبْلَى) (حُبْلَوِي)، وفي (سُكْرَى) (سُكْرَوِي).

وقد يجوز أن تشبه هذه الواو المنقلبة عن الألف المقصورة بالواو المنقلبة عن همزة التأنيث، فتزيد قبل الواو ألفًا ليساوي آخر المقصور آخر الممدود في علامات التأنيث، تقول: (حُبْلَوِي)، و(سُكْرَوِي)، فيصير كـ(حَمْرَوِي، وصَفْرَوِي). وأما الذي تتوالى قبل ألفه ثلاث حركات فإنهم يسقطون ألفه البتة؛ لأنهم شبهوا الحركة بالحرف فصارت الألف الرابعة كالخامسة، قالوا في النسب إلى (جَمْزِي) (جَمْزِيَّ)، وإلى (بَشَكِي) (بَشَكِيَّ)»^(١).

وقال المبرد إن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل أجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف، فتقول في النسب إلى (حُبْلَى)، (حُبْلِي) وكذلك (دَفْلِي)^(٢) و(سُكْرِي)^(٣).

وذكر الثميني النسب إلى ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة خامسة، فقال: «إِنْ كَانَتْ أَلِفُ الْمُقْصُورِ خَامِسَةً سِوَاكَ كَانَتْ زَائِدَةً، أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلِ فَإِنَّهُمْ يَسْقُطُونَهَا الْبَتَّةَ، قَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى (جُمَادَى) (جُمَادِيَّ)، وَإِلَى (حُبَارَى) (حُبَارِيَّ)، وَإِلَى (مُعَاطَى وَمُرَامَى) (مُعَاطِيَّ، وَمُرَامِيَّ)، وَإِنَّمَا أَسْقَطُوا هَذِهِ الْأَلْفَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأِسْمَ طَالَ بِكَثْرَةِ الْحُرُوفِ، وَكَانَتْ

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥٠، ٧٥١، وشرح اللمع ٢/٩٢٣، ٩٢٤، وانظر الكتاب ٣/٣٥٢، ٣٥٤، والمقتضب

٣/١٤٧، ١٤٨، وشرح المفصل ٥/١٤٩، ١٥٠، والأصول ٣/٦٧، ٧٤.

(٢) هو شجر مُر أخضر. انظر: اللسان مادة (دفل).

(٣) انظر: المقتضب ٣/١٤٧، وعلل النحو ص ٥٣٦، وارتشاف الضرب ٢/٦٠٦.

الألف مبنية بالسكون فاجترأ عليها الحذف. والآخر: أن الألف قد حذفت في الأربعة لما توالى الحركات، فإذا كانت الحروف فهي أطول من الحركات، فـ(حُبَارَى) في الحقيقة أطول من (جَمْزَى)، وإذا حذفوا الألف الخامسة فما زاد عليها أولى بالحذف»^(١).

* النسب إلى الاسم المنقوص :

المنقوص هو كل اسم آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، وقال الثمانيني في النسب إليه: «إن كان (الاسم) منقوصاً على ثلاثة أحرف، نحو: عَمِّ، وشَجِّ، قلبوا من كسرة وسطه فتحة، فصارت ياؤه متحركة، وقبلها فتحة، نحو: (عَمِّي، وشَجِّي)، فلما تحركت الياء (وانفتح ما قبلها)^(٢) انقلبت ألفاً فصارت (عَمَّا، وشَجَّا)، فلما جاءت ياء النسبة بعد هذه الألف قلبت واوًا، فقلت في النسب إلى (عَمَّا، وشَجَّا): (عَمَوِّي)، و(شَجَوِّي)، فهذه الواو في (عَمَوِّي) انقلبت عن ألف كانت في (عَمَّا) والألف في (عَمَّا) انقلبت عن ياء كانت في عَمِّ»^(٣).

وفي ذلك يقول سيبويه: وإذا كانت الياء ثلاثة وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورًا، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيرُهُ كالمضاف إليه... وذلك في قولهم: (عم عموي) و(الشجي، شجوي) وذلك لأنهم رأوا (فَعِل) بمنزلة (فَعَل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات فأقروا الياء وأبدلوا^(٤).

ومن خلال ما سبق نجد أنه إن كان الاسم منقوصاً ثنائياً رد المحذوف وقلبت الياء واوًا.

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥١، وشرح اللمع ٩٢٤/٢، وانظر الكتاب ٣/٣٥٤، ٣٥٥، والمقتضب ٣/١٤٨، والأصول ٣/٧٥، وشرح المفصل ٥/١٥٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/١٥١.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٧٥١، ٧٥٢، وشرح اللمع ٩٢٤/٢، ٩٢٥، وانظر الأصول ٣/٦٥، والمغرب ٢/٤١٢، والمساعد ٣/٣٦٠، وشرح الشافية ٢/٤٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٤٢، ٣٤٣.

أما إن كان المنقوص على أربعة أحرف نحو: (قاضي، ومُعْطٍ) قال الثمانيني: «الجيد أن تسقط ياؤه لالتقاء الساكنين، فتقول: (قاضي، ومُعْطِي)، كما قلت في الصحيح: (تَغْلِي)، والأصل: (قاضي، ومُعْطِي) فاستثقلوا الكسرة في ياء خفيفة قبلها كسرة فأسقطوا الكسرة منها، فبقيت ساكنة، وبعدها الياء الأولى من ياء النسب ساكنة فلما اجتمع ساكنان حذفوا الأول منها، وإما حذفوا الأول؛ لأن قبله كسرة تدل عليه.

ومن قال في (تَغْلِب): (تَغْلِي) ^(١)، وجب أن يقلب من كسرة (الضاد) في قاضي فتحة، ومن كسرة الطاء في (مُعْطٍ) فتحة، فيصير اللفظ: (قاضي ومُعْطِي) فتتحرك الياء وقبلها فتحة فتقلب ألفاً فيصير (قاضيًا، ومُعْطَا) ثم تقلب من هذه الألف واوًا لوقوع علامة النسب بعده، فتقول: (قاضي، ومُعْطَوِي) قال الشاعر:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دوانيقُ عند الحانوي ولا نَقْدُ ^(٢)

أصله: (حاني) ثم نقل إلى (حانا) على ما بينت في (قاضي) ^(٣).

وقال ابن مالك: إن كانت الياء رابعة جاز فيها الحذف فتقول: قاضي، وجاز القلب نحو: قاضوي والحذف هو المختار ^(٤).

وهو - أي الحذف - القياس عند سيبويه ^(٥)، وسار على نهجه الثمانيني. وأما القلب فمن

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤١.

(٢) البيت من الطويل وهو لذي الرمة انظر: الديوان ص ٦٦٥، والكتاب ٣/ ٣٤١، ونسبه للفرزدق، وشرح المفصل ٥/ ١٥١، ١٥٢، ونسبه لعمارة.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٧٥٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٥، وانظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٣٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٠، ٣٤١.

شواذ تغيير النسب، ومن قال بشذوذ (قاضي) ونحوه أبو عمر وسيبويه والأخفش^(١).

أما إن زاد المنقوص على أربعة أحرف قال الثمانيني: «تسقط ياءه؛ لأن الياء ماتت بالسكون، وطال الاسم بكثرة الحروف، فاجترؤوا على إسقاط الياء، قالوا في (مقتضي) (مقتضي)، وفي (مشتري) (مشتري)»^(٢).

وهذا هو مذهب جمهور النحاة وهو حذف الياء وإضافة ياء النسب^(٣).

* النسب إلى ما آخره ياء مشددة:

قال في ذلك الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم في آخره ياء مشددة، نحو: عليّ، وعديّ، وبليّ. فمن الناس^(٤) - وهو قليل شاذ - من يزيد ياء النسبة عليه، ويحتمل الثقل في الجمع بين الياءات والكسرات، فيقول: عليّ، وبليّ، وعديّ، وهذا مذهب لا يختار. والذي عليه القياس أن تحذف الياء الأولى الساكنة، فيبقى: عليّ، وعديّ، ثم يقلب من الكسرة التي قبل الياء فتحة فيصير: عليّ، وعديّ، وبليّ، فتتحرك الياء وقبلها فتحة فتتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار علا، وعدا، وبلا، ثم قلبت من الألف واواً لوقوع ياء النسب بعدها فقلت: علويّ، وعدويّ، وبكويّ»^(٥).

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني بين شذوذ من أضاف ياء النسب على الاسم الذي آخره ياء مشددة وقال عنه: إنه مذهب لا يُختار، والقياس بحذف الياء الأولى وقلب الكسرة التي قبل

(١) انظر: المساعد ٣/ ٣٦٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٧٥٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٥٤، والأصول ٣/ ٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٤، والمقتضب ٣/ ٣٨، والمعرب ٢/ ٤١٤، وشرح الشافية ٢/ ٤٢.

(٥) الفوائد والقواعد ص ٧٥٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٦، وانظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٥، والمساعد

٣/ ٣٦٠، وشرح الشافية ٢/ ٤٩.

الياء فتحة ثم قلب الياء ألفاً ثم قلبها واواً.

وأضاف الثمانيني: «وأما إن كان الاسم مصغراً، نحو: قُصَيّ، وأُمِيّة، فإنك تسقط من (أمية) تاء التأنيث وياء التصغير، فيتبقى: (قُصَيّ، وأُمِيّ) فتقلب الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها فيصير: (قُصَا) و(أُما) ثم تقلب من الألف واواً لوقوع ياء النسب بعدها فتقول: (قُصَوِيّ) و(أُمَوِيّ)»^(١).

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني لم يتحدث عن النسب إلى ما ثنيه ياء مشددة مثل حي والنسب إليها حيوي، وكذلك لم يتطرق إلى النسب للياء المشددة فوق ثلاثة أحرف وتحذف مثل شافعي - كسري فيصير المنسوب شافعي وكسري^(٢).

وتحدث الثمانيني عن الاسم الذي قبل آخره ياء مشددة فقال: «إن كان الاسم قبل الطرف ياء مثقلة، نحو: أُسَيّد، وُحْمَيّر، وكذلك: ميت، وهين، فإنك تحذف الياء المتحركة من الياءين، وهي الأخيرة، وتبقى الساكنة تقول: (أُسَيدي، وُحْمَيري) و(مَيْتي، وهَيْني) وإنما حذفوا ياء لثلاث تتوالى كسرات وياءات، وحذفوا المتحركة، وبقوا الساكنة؛ لأن بقاء الساكنة يتعدل اللفظ، ولو حذفوا الساكنة لانقلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما كان بقاء المتحركة يؤدي إلى إعلال ثان اطرحوه»^(٣).

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني علل بالحفة؛ لأنه حذف المتحرك؛ لأن بقاءه يحدث إعلال وأما كون الساكن هو المتبقي لأنه أخف، وبه يتعدل اللفظ.

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥٣، وشرح اللمع ٩٢٦/٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ١٩٤٥/٤، والمغرب ٤٢٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٤٥، والمقتضب ٣/٣٨، وشرح الشافية ٩/٢، والمساعد ٣/٣٥٦.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٧٥٣، ٧٥٤، وشرح اللمع ٩٢٦/٢، وانظر: الكتاب ٣/٣٧٠، ٣٧١، والمساعد ٣/٣٦٣، وشرح الأشموني ٤/١٨٥، وشرح الشافية ٢/٣٢، وشرح المفصل ٥/١٤٧.

* النسب إلى فعولة :

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم على وزن (فعولة). فإن كان في آخره واو مثقلة أقررتها، كالنسب إلى عدوة، تقول: (عدويّ) ولو حذفت الواو الأولى لانقلبت الثانية ألفاً، وكنت تقلب من الألف واواً لياء النسبة، فتقول: (عدويّ)، فيلتبس ياء النسب إلى (عديّ)، فتجنبوا الحذف من (عدوة) لما كان يؤدي إلى هذا اللبس»^(١).

ونجد أن الثمانيني ذهب في ذلك إلى مذهب سيويه والجمهور، وهو وجوب حذف (الواو) والضممة تبعاً واجتلاب فتحة، أما الأخفش والجرمي والمبرد فذهبوا إلى وجوب بقائهما معاً، فتقول: (عدويّ)، أما ابن الطراوة فذهب إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة فتصير (عدويّ)^(٢).

وأضاف الثمانيني: «إن كان بعد الواو همزة وتاء حذفت تاء التأنيث، وحذفت الواو التي قبل الهمزة فقلت في النسب إلى: (شنوءة) (شنئيّ)»^(٣).

وقد شرح الرضي مذهب المبرد وسيويه، فقال: فالمبرد يقول في (حلوب وحلوبة): (حلويّ)، وكذا في (عدو وعدوة) و(عدوي) ولا فرق بين المذكر والمؤنث لا في صحيح اللام ولا في المعتلة، ولا يحذف الواو من أحدهما، وسيويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث فيقول في (حلوب وعدو): (حلويّ وعدوي)، وفي (حلوبة وعدوة) ب: (حلبيّ وعدويّ) قياساً على (فعل وفعيلة)، والذي غره (شنوءة)، فإنهم قولوا فيها (شنئي)، ولولا قياساً على نحو (حنيفة)

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥٣، ٧٥٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٦/٤.

(٢) انظر: هذه الآراء كلها في شرح التصريح ٢/ ٢٣١، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٤٥، والمقتضب ٣/ ١٣٣، وشرح الشافية ٢/ ٢٣، ٢٤، وشرح المفصل ٥/ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٧٥٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٧.

لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه... فسيبويه يشبه (فَعُولَة) مطلقاً قياساً بـ(فعيلة) في شيئين: حذف اللين وفتح العين، والمبرد يقصر على ذلك (شنوءة)^(١).

* النسب إلى فعيلة:

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم على (فعيلة) حذفت تاء التأنيث، وحذفت بحذفها الياء التي قبل الظرف فبقي الاسم على (فَعِل) نحو: (حَنَفَ وَنَجَل) في (حَنِيفَة، نَجِيلَة) فلما حذفت الياء والتاء من (حنيفة، ونجيلة) بقي (حَنَفَ وَنَجَل)، فقلبت من كسرة الوسط فتحة فبقي (حَنَفَ وَنَجَل) فقلت حَنَفِيّ، وَنَجَلِيّ، وكذلك تقول في النسب إلى ربيعة (رَبْعِيّ)، وقد شذّ من هذا شيء، قالوا في النسب إلى السليقة (سَلِيقِيّ) وفي النسب إلى (عَمِيرَة كَلْب) عَمِيرِيّ، وهذا وما أشبهه شاذ لا يقاس عليه. وإن كان الاسم على (فُعِيلَة)، وأردت النسب إليه حذفت تاء التأنيث، وياء التصغير، تقول في النسب إلى جُهِينَة (جُهِينِيّ) وكذلك ما كان مثله. وقد شذّ منه شيء حذفوا تاء التأنيث، وبقوا ياء التصغير، قالوا في النسب إلى (الْحُرَيْبَة) (حُرَيْبِيّ)، وهو شاذ^(٢).

ونلاحظ أن الثمانيني ذهب مذهب النحاة في حذف تاء معتلة ويائها إن كانت صحيحة غير معتلة، فتبقى على ثلاثة أحرف؛ كما أنه بين الشاذ من ذلك.

وأضاف الثمانيني: «وإن كان الاسم على (فُعِيلَة)، وقبل الياء واو، حذفت تاء التأنيث، وأقررت الياء على حالها، فقلت في النسب إلى (طويلة وحويزة) (طويلي، وحويزي)؛ لأنهم لو حذفوا الياء لتحركت الواو وقبلها فتحة فكانت تنقلب ألفاً، فلما كان حذف الياء يؤدي إلى

(١) انظر: شرح الشافية ٢/٢٤، وانظر: المخصص ١٣/٢٤١، وشرح المفصل ٥/١٤٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٧٥٤، وشرح اللمع ٢/٩٢٧، وانظر: الكتاب ٣/٣٣٩، والخصائص ١/١١٥، وشرح

التصريح ٢/٣٣٠، وشرح الشافية ٢/٢٣، وشرح المفصل ٥/١٤٦، وشرح الأشموني ٤/١٨٦.

إعلال ثان اطرحوه. فإن وقعت الياء بين حرفين مثلين حذفوا تاء التأنيث، وأقروا الياء لتحجز بين المثليين، قالوا في النسب إلى (جليلة) (جليّ)، وإلى (سليلة) (سليّ)، وإلى (شديدة) (شديديّ)، فتقر الياء؛ لأنك لو حذفها لالتقى المثلان فكنت تقول: (شدديّ)، و(جلليّ)، فيلتقي المثلان، وهذا يثقل على اللسان فتجنبوه لثقله»^(١).

وقد أقر الثمانيني الياء واكتفى بحذف تاء التأنيث إن كانت عين الكلمة أجوف أو مضعفة، وهذا هو مذهب النحاة.

كما بين أنه: «إن كان الاسم على (فَعِيل) وليس فيه تاء التأنيث أقررت الياء، ولم تحذفها، فقلت في النسب إلى (سَعِيد) (سَعِيدِي)، وإلى (قَرِيب) (قَرِيبِي)، وإلى (عَقِيل) (عَقِيلِي). فإن حذفت الياء من هذا الوزن فهو عند (سيبويه) شاذ»^(٢)، كما قالوا في (ثَقِيف): (ثَقَفِي)، وقد كان غير سيبويه يقول: (الحذف هو الباب، والإقرار شاذ)، وهذا ليس بالصحيح»^(٣).

ومن الملاحظ أن الثمانيني وافق رأي سيبويه في إقرار الياء وذهب إلى عدم صحة من حذفها وفي ذلك يقول ابن يعيش: «وهو قولهم: ثَقَفِي - شاذ عند سيبويه والقياس: ثَقِفِي، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرب منها وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً»^(٤).

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥٤، ٧٥٥، وشرح اللمع ٩٢٨/٢، وانظر: الكتاب ٣٣٩/٣، والخصائص ١١٥/١ - ١١٧، والمساعد ٣٦٦/٣، وشرح التصريح ٣٣٠/٢، وشرح الأشموني ١٨٧/٤.
(٢) انظر: الكتاب ٣٣٥/٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٧٥٥، وشرح اللمع ٩٢٨/٢، ٩٢٩. وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ١٣٦/١ في باب: (التغيير يأنس بالتغيير) ما جاء في تعليل هذه المسألة فقال: باب: (فعيلة) إذا نسب إليه يحذف منه التاء، ثم الياء، فيقال في حنيفة: حنفي؛ لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر والتغيير يأنس بالتغيير بخلاف باب (فعيل) فلا يحذف منه الياء. هذا الرأي للمبرد والسيرافي. انظر: المقتضب ١٣٣/٣، وشرح الشافية ٢٩/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٠/٦، ١١، والكتاب ٣٣٥/٣.

وأضاف الثمانيني: «إن كان الاسم على (فُعِيل)، فالجيد أن تثبت الياء، قالوا في (عُقِيل) (عُقِيلِي)، وفي (سُلَيْم) (سُلَيْمِي)، وأما قول بعضهم في (قُرَيْش): (قُرَيْشِي) فهذا شاذ، والجيد فيه (قُرَيْشِي) كما قال الشاعر:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ — عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سريع إلى داعي الندى والتكرم^(١)

وذهب الثمانيني في النسب إلى (فُعِيل) بإثبات الياء نحو: (قُرَيْش) (قُرَيْشِي)، وقال بشذوذ من حذفها نحو (قُرَيْشِي)^(٢).

وفي ذلك قال ابن الأنباري: حذفت الياء من (فُعيلة وفُعيلة) دون باب (فُعِيل وفُعِيل)؛ لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف تاء التأنيث منه، والتغيير يؤنس بالتغيير، بخلاف باب (فُعِيل وفُعِيل)، فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً، فلم يحذف منه الياء، فأما قولهم في النسب إلى (قُرَيْش قُرَيْشِي) وإلى (ثَقِيف ثَقِيفِي)، بحذف الياء في إحدى اللغتين - فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه واللغة الفصيحة إثبات الياء تقول: (قُرَيْشِي وَثَقِيفِي)^(٣).

ويرى البحث ما رآه سيبويه والثمانيني، وتسوية المبرد بين (فُعِيل) و(فُعِيل) ليست جيدة؛ إذ سُمع الحذف من (فُعِيل) كثيراً، ولم يسمع من (فُعِيل) إلا في بني ثَقِيف ولو حذف بينهما لكان أسعد في النظر وشذوا في الخريف والربيع فقالوا: خُرَيْشِي وَرَبِيعِي^(٤).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٧٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٩، والبيت من الطويل ومجهول قائله انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٧، واللمع ص ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١١.
(٢) الحذف رأي المبرد والسيرافي. انظر: المقتضب ٣/ ١٣٣، وشرح الشافية ٢/ ٢٩، والمساعد ٣/ ٣٦٨.
(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٥٠، ٣٥١.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، وشرح الشافية ٢/ ٨٢.

* النسب إلى ما فيه تاء تأنيث:

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم فيه تاء التأنيث أسقطتها؛ لأنه لا يجوز أن تكون حشوا، تقول في النسب إلى (مكة) (مكيّ)، وإلى (الكوفة) (كوفيّ)، وإلى (البصرة) (بصريّ)، وإلى (طلحة) (طلحيّ). وإنما حذفوا تاء التأنيث لأنهم لو أقروها لقالوا: (طلحتيّ) فحصلت تاء التأنيث حشواً. وعلامة التأنيث لا يجوز أن تكون حشواً»^(١).

ونلاحظ أن كلام الثمانيني يعتمد على دليل ومنطق في التفكير فتاء التأنيث تلحق آخر الاسم ولا يصح أن تكون حشواً، وهذا هو مذهب جمهور النحاة.

* النسب إلى المهموز:

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى (المهموز) فليس يخلو أن يكون ممدوداً أو غير ممدود؛ فإن كان غير ممدود حققت همزته، وزدت بعدها (ياء) النسبة فقلت في النسب إلى (سبأ) (سبيّ)، وإلى (قارئ) (قارئيّ) وإلى (خطأ) (خطيّ)»^(٢).

* النسب إلى الممدود:

قال الثمانيني: «وإن كان المهموز ممدوداً فليس يخلو مدته أن تكون للتأنيث أو لغير التأنيث؛ فإن كانت للتأنيث قلبت الهمزة واوًا، ولا يجوز عند البصريين سوى هذا، تقول في النسب إلى (صحراء) (صحراويّ) وإلى (عُكْبَرَاء) (عكبراويّ) وإلى (حروراء) (حروراويّ) وإلى (بروكاء) (بروكاوي). فأما قولهم في النسب إلى (بَهْرَاء) (بَهْراني) فقد اختلفوا فيه: فقال

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥٦، وشرح اللمع ٩٢٩/٢، وانظر: المقتضب ١٥٤/٣، وشرح الشافية ٥/٢، والمساعد ٣٥٥/٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٧٥٦، وشرح اللمع ٩٢٩/٢.

قوم^(١): قلبوا من الهمزة واوًا، ثم من الواو (نونا) لموافقة النون الـ(واو) في الغنة، وأنها تقع موقعها في الضمير والإعراب.

وقال قوم^(٢): قلبوا من الهمزة نونا ليدل على أن الأصل الهمزة؛ لأن الأصل عندهم في (سكران) أن تكون النون بدلًا من همزة التأنيث، وكذلك قالوا في النسب إلى (سوراء) (سوراني)، وإلى (بطحاء) (بطحاني) وقد بينت وجه الشذوذ في هذه الألفاظ^(٣).
ونلاحظ أن الثمانيي ذهب مذهب البصريين وذلك عندما اقتصر على رأيهم دون ذكر رأي الكوفيين في قلب الهمزة واوًا.

وأضاف الثمانيي: «إن كانت الهمزة في الممدود لغير التأنيث فالجيد أن تقرها وتحققها، تقول في النسب إلى (علباء) (علبائي) وإلى (كساء) (كسائي) وإلى (رداء) (ردائي)، وإلى (قراء) (قرائي). وقد قلبوا- في المنصرف- من الهمزة واوًا، إلا أن الهمزة في المنصرف على ثلاثة أضرب: همزة أصلية، وهمزة منقلبة عن لام الكلمة وهمزة منقلبة عن ياء زيدت للإحاق. فإذا أرادوا التغيير فقلب الهمزة المنقلبة عن ياء الإحاق أسهل من قلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة وقلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة أسهل من قلب الهمزة الأصلية.

فقولهم: (علباوي) أسهل من قولهم (كساوي، ورداوي)، وقولهم: (كساوي) أسهل من قولهم (قراوي)؛ لأن التغيير إلى الزيادة أسبق منه إلى الأصل، فلهذا كان (علباوي) أسهل من (كساوي)؛ لأن الياء التي انقلبت عنها الهمزة في (علباء) زائدة، وليست من نفس الكلمة، وإن كانت زيدت للإحاق فليس لها عصمة الأصل.

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٠، وشرح المفصل ١١/ ٦، وشرح التصريح ٣٣١/ ٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٠، وشرح المفصل ١١/ ٦، وشرح التصريح ٣٣١/ ٢.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٧٥٦، وشرح اللمع ٧٢٩/ ٢، ٧٣٠.

و(كساوي) أسهل من (قُراوي)؛ لأن الهمزة في (كساء) منقلبة عن الواو التي هي أصل، والانقلاب تغيير، والتغيير يؤنس بتغيير آخر، فلهذا كان القلب في (كساوي) أسهل منه في (قُراوي)؛ لأن الهمزة في (قُراء) أصلية لم يتطرق عليها زيادة ولا قلب، فلهذا ضعف قلبها وتغييرها^(١).

ومما سبق نلاحظ أن الثمانيني عندما نسب إلى الممدود الذي أخره همزة لغير التأنيث قال إن الجيد بإبقائها همزة نحو (كسائي)، وهو بهذا فضله على القلب. وتحدث الثمانيني عن بعض الصيغ التي جاءت على غير قياس فيقتصر الأمر فيها على السماع دون القياس عليها فقال الثمانيني: «وأما قولهم في النسب إلى (الشَّام) (شَامٍ)، وإلى (تِهَامَة) (تِهَامٍ)، وإلى (الْيَمَن) (يَمَانٍ) فهذا شاذ، والقياس فيه والأصل: (شَأْمِي) و(تِهَامِي) و(يَمَنِي) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من ياء النسب، وعوضوا قبلها ألفاً منها، فالألف التي قبل ميم (شَامٍ) عوض من ياء النسب المحذوفة، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا تقول: (شَأْمِي)»^(٢).

وقال سيبويه: «وفي (تِهَامَة تِهَامٍ)، ومن كسر التاء، قال (تِهَامِي)»^(٣).

وقال المبرد: «وقالوا في النسب إلى (تِهَامَة تِهَامِي) فاعلم، ومن أراد العوض غير ففتح التاء وجعل تِهَامَة على وزن: (يَمَن)، فتقديره (تَهَم) فاعلم، ويقال في النسب إليه (تِهَامٍ) فاعلم ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غير عن حده»^(٤).

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥٦، ٧٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٧٢٩، ٧٣١، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٥١، ٣٥٢، والمقتضب ٣/ ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٠، ١٩٥١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٥٤، ٥٥، وشرح المفصل ٥/ ١٥٥، ١٥٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٧٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٣١.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٧.

(٤) المقتضب ٣/ ١٤٥، وانظر: شرح الشافية ٢/ ٨٣، والخصائص ٢/ ١١١.

وأضاف الثمانيني: «وإن وجدت هذا في شعر فلا يجوز أن يقال: نسبنا إلى المنسوب، ولكن يجوز أن يقال: (شَامِيّ) ففتح الهمزة ثم أشبع الفتحة فنشأت بعدها ألف، فقليل (شَامِيّ) وكذلك (تهامة)، قد جاء في الشعر:

أَرْقِي اللَّيْلَةَ بَرْقُ بِالْتَّهَمِ بِتْ حَزِينًا ففؤادي لم يَنْمِ^(١)

فالقياص فيه أن يقال (تَهْمِيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من ياء النسب، وعوّضوا منها ألفاً قبل الميم فقالوا: (تَهَام). فإن وجدت في الشعر (تَهَامِيّ) فما نسبوا إلى المنسوب ولكنهم قالوا: (تَهْمِيّ) ثم أشبعوا فتحة الهاء فنشأت عنها ألف، فليس هذا الألف عوضاً من ياء النسبة، ولا نسبوا إلى منسوب. وقالوا في النسب إلى (يَمَن) (يَمَانٍ) والأصل فيه (يَمَنِيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من علامة النسب، وعوّضوا منها ألفاً قبل الميم فقالوا: (يَمَانٍ). فإن وجدت في الشعر (يَمَانِيّ) فما نسبوا إلى المنسوب، ولكنهم لما قالوا: (يَمَنِيّ) أشبعوا فتحة الميم فنشأت عن الفتحة ألف، فقالوا: (يَمَانِيّ) فعلى هذا الذي أريتكم تجري تاء النسب»^(٢).

والثمانيني فيما سبق يجعل النسب إلى (تهامة تهامي) ومن عوض (تهام) فالألف عوض عن ياء النسب، ولكنه قال: يجوز فيها (تهامي) وليست الألف عوضاً عن ياء النسب بل حرف إشباع الفتحة في الهاء؛ لأنه لا يجوز النسب إلى المنسوب.

(١) هذا الشاهد من الرجز ولم أقف على قائله، ويروى الشطر الثاني في اللسان (برق):

* يا لك برقاً من يشمه لا يلم *

وانظر: الخزائن ١/ ١٥٤، والخصائص ٢/ ١١١.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٧٥٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٢، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٧، ٣٣٨، والمقتضب ٣/ ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٩.

* النسب إلى الجمع:

قال الثمانيني: «نسبت إلى الجمع فلا يخلو أن تكون قد سميت به أو لم تسم به، فإن كنت قد سميت به أقررتَه على لفظه وزدت عليه ياء النسبة، ألا تراهم قد سموا بـ(أنهار، وأنصار، وكلاب) وما أشبه ذلك. وقد سموا أيضًا بـ(مدائن) فإن نسبت إلى (أنهار) قلت: (أنهاريّ) وإن نسبت إلى (المدائن) قلت: (مدائني) وكذلك لو سميت بـ(فرائض) لقلت في النسب إليه (فرائضي)، فإن نسبت إلى (الفرائض) ولم تسم به كأنك نسبت إليها من يعلمها أو يتعلمها رددته إلى (فريضة) ثم حذفت (التاء) فبقي (فرض) فقلبت من كسرة (الراء) فتحة فصار (فَرَض) ثم زدت (ياء) النسبة فقلت: (فَرَضِيّ) ولو نسبت إلى (المدائن) ولم تسم به كأنك تريد أن تصف إنسانًا بدخوله المدن رددته إلى (مدينة) ثم حذفت التاء والياء فبقي (مَدَن) فقلبت من كسرة الدال فتحة فصار (مَدَن) ثم زدت ياء النسبة على النون فقلت (مَدَنِيّ)»^(١).

وذهب الثمانيني في كلامه السابق مذهب جمهور النحاة بأنه لا يجوز النسب إلى الجمع مباشرة إلا إذا سمّي به أما إن لم يسم به ينسب إلى مفردة.

ثم تناول الثمانيني ما شذ من النسب وخرج عن القياس فقال: «واعلم بأنه قد شذ من النسب شيء كثير خرج عن القياس ولأجل كثرة شذوذه قدم سيويوه^(٢) في باب النسب الكلام في الشذوذ على القياس، وفي جميع الأبواب يقدم القياس على الشذوذ لقلة الشذوذ فيه، فمن ذلك أنهم قالوا في النسب إلى (الحَرَم) حَرَمِيّ، والقياس فيه (حَرَمِيّ) فكأنهم نسبوا إلى (حَرَم)^(٣)، كما قال الشاعر:

(١) الفوائد والقواعد ص ٧٥٨، ٧٥٩، وشرح اللمع ٩٣٢/٢، ٩٣٣، وانظر: الكتاب ٣/٣٧٢، ٣٧٩، والمقتضب

٣/١٦٠، وشرح الشافية ٩/٢، والمعرب ٢/٤١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥.

(٣) الحَرَم والحرام نقيض الحلال. انظر: اللسان مادة (حرم).

ضرائرُ حُرْمِي تَفاحشَ غارُها^(١)

وقالوا في النسب إلى (الإبل) (إيلي) ففتحوا الباء، والقياس: (إيلي) بكسر الباء. وفي النسب إلى (الأفق) (أفقي) والقياس (أفقي) بضم الفاء. وفي النسب إلى (الدهر) فيمن طال عمره (دُهري) ليفرقوا بين من طال عمره، وبين من يقول بدوام الدهر.

وهذه الأشياء التي نذكرها من شذوذ النسب إنما تشذ وهي على بابها، ولو نقلت شيئاً منها فسميت به لأقرته في النسب على لفظه نحو الدهر: دُهري وأفق: أفقي^(٢).

وأضاف الثماني: «وقالوا في النسب إلى (الرمل) (رَملي) ليفرقوا بالحركة بينه وبين النسب إلى الرملة ولو سميت بـ(الرمل) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت (رَملي) وفي النسب إلى (السَّهل) الذي هو ضد الحزن (سهلي) وفي النسب إلى (زينة) (زباني)، وكان القياس أن يسقطوا الياء والتاء، فيبقى (زبن) ثم يقلبوا من كسرة الباء فتحة فيقولوا: (زبني) وفي النسب إلى (الحيرة) (حاري) وإنما أسقطوا (تاء) التأنيث ثم قلبوا من الياء الساكنة ألفاً من غير القياس. وفي النسب إلى (طي) (طائي) وكان القياس أن تسقط الياء المتحركة وتبقى الساكنة فتقول في النسب إليه (طي) إلا أنه قلب من الياء الساكنة ألفاً على غير قياس. وفي النسب إلى (بني الحبل) -حي من الأنصار- (حُبلي) كأنهم نسبوا إلى (حُبل) والقياس في النسبة إليه (حُبلي) فيمن أسقط الألف، أو (حُبَلوي) فيمن قلب من الألف واوًا، أو (حُبَلوي) فيمن أراد ألفاً قبل الواو لشبه المقصور بالممدود، وهذا في علامات التأنيث أكثر ما يكون. وفي النسب إلى

(١) البيت من الطويل، وهو أبو ذؤيب، وصدر البيت:

* هُنْ نَشِيحٌ بالنشيل كأنها *

ديوان الهذليين ٢٧/١. وانظر: الكتاب ٢٢٢/٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٧٥٩، ٧٦٠، وشرح اللمع ٩٣٣/٢، ٩٣٤، وانظر: الكتاب ٣٣٦/٣، ٣٨٠،

والمقتضب ١٤٦/٣، والأصول ٨١/٣، وشرح ابن عقيل ١٦٩/٢.

العظيم اللحية: (لِحْيَانِيّ) زادوا الألف والنون، للمبالغة ليدلوا على عظيم اللحية، وفي النسب إلى العظيم الأنف (أُنَافِي) ولو سميت بـ(الجُمة) شيئاً لقلت: (جُمِّي). وفي النسب إلى العظيم الجُمة: (جُمَّانِي) ولو سميت بـ(الأنف) شيئاً لقلت: (أُنْفِي). وفي النسب إلى العظيم الشفة: (شُفَاهِي) ولو سميت بـ(الشفة) شيئاً ثم نسبت إليه لقلت: (شَفِيّ) أو (شَفَهِيّ) وقد أوردت من شذوذ النسب ما يستدل به على ما بقي^(١).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثمانيني أتى في النسب مما هو قياس وما هو غير قياس الذي يعتمد على السماع، ولكنه شاذ في القياس ومن الشاذ في القياس ما جاء لمعنى مثل: (لِحْيَانِي وَأُنَافِي وَجَمَانِي) لعظيم اللحية والجُمة والأنف أي للمبالغة، وأثبت الصيغة القياسية أيضاً وهي (جَمِي وَأُنْفِي).

وقد اقتصر الثمانيني في النسب على هذا ولم يتناول النسب إلى المركب المزجي والإضافي والإسنادي.



(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٧٦١، ٧٦٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٥، ٩٣٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، ٣٧١، والمعرّب ٢/ ٤٢٤، وشرح الشافية ٢/ ٨٢، ٨٣، والأشْمُونِي ٤/ ١٨٥، والأصول ٣/ ٨١، وشرح المفصل ١٢/ ٦.